مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله وصحبه أجمعين

بنزول أول آية من القرآن ارتسمت معالم العقل المسلم، فقد قررت الآية الأولى من سورة العلق أن العقل الذي يراد تأسيسه بالبعثة المحمدية هو العقل الذي يدور عليه الكون ويرتبط به صلاحا وفسادا، لذلك كانت كل تشريعات الإسلام ومعتقداته تنحو منحى استدامة صلاح الكون باستدامة صلاح المهيمن عليه الذي هو الإنسان[1].

إن الإسلام أراد للعقل الإنساني أن يكون مواكباً للسنن الكونية بكل ما يصدق عليه، في تحقيق الغاية من وجوده وأداء لوظيفته الوجودية وذلك باعتباره مناط التكليف، وسواء في ذلك أكان العقل هو الغريزة المدركة، أو العلوم الضرورية أو العلوم

(١) مقاصد الشريعة الإسلامية للعلامة محمد الطاهر بن عاشور، ص٢٣٦.

النظرية، فإنه خاضع في كل عمله لقاعدة الشرع في تلقي أحكامه وفهمها وتنزيلها، وهو ما يعني حتمية التوازي بل الجمع بين المعرفة العقلية والمعرفة الشرعية في تحقيق مقاصد الشارع التي اتفقت الشرائع على أنها ما جعلت إلا لمصالح الخلق في الدارين؛ لأنها هي قوام الحكم الشرعي حين تنزل، وغاية المكلف الذي سعيه أن يمتثل لأحكام الشريعة والدخول تحتها والعمل بمقتضاها، وانشغال المجتهد الذي همه ضمان سلامة تنزيل أحكام الشرع على أفعال المكلفين وواقعهم.

إن إضافة العقل إلى المقاصد في مباحث هذا الكتاب نابعة من قناعة مفادها أن استنباط المقاصد وإعمالها وتنزيلها لا يتم إلا عبر ملكة عقل تجاوز مرحلة التعرف إلى مرحلة الارتياض والمباشرة والممارسة، عقل قادر على فهم نصوص الشريعة ورد هذا الفهم إلى الحجج[1]، بحيث يفضي كل ذلك إلى الرسوخ والاستحكام واستجماع المآخذ والأسباب والشروط التي يكفي المجتهد الرجوع إليها للتعامل مع الأحكام وتنزيلها على الواقع[2]، وإلى استلهام ما تكتنزه الأدلة من مبادئ كلية وأبعاد مصلحية خاصة في ظل غياب التمكين الذي يتمثل في غياب الأمة عن الفعل الحضاري[3].

---

(١) البحر المحيط ٨/٢٦٦.

(٢) التقرير والتحبير ١/١٨.

(٣) نظرية حفظ الكليات من جانبي الوجود والعدم في الواقع المعاصر، الدكتور: الحسان شهيد، مجلة الإحياء، الرابطة المحمدية للعلماء، العدد ٣٦، جمادى الثانية، ١٤٣٣هـ، ماي ٢٠١٢م.

هذا العقل الذي نحن بصدد الحديث عنه عقل متبصر تابع لمقتضيات النصوص الشرعية مستهد بها لا يسرح إلا بمقدار ما تسمح به؛ عقل بالغ للكمال محرَّر من داخله وأخطائه ونقائصه وجهله بالوحي، بعيد عن التسلط[1] وتعطيل النصوص وذلك باعتباره الغريزة التي في الإنسان والتي بها يعلم ويميز ويقصد المنافع دون المضار[2]، والضابط لما وصل إلى القلب من نور الشرع والممسك له حتى لا يتفلت[3]، عقل له ملكات يستثمرها في التعامل مع الشرع نصوصاً ومقاصد بدونها يكون يكون عمله نوعاً من العبث الذي تتنزه عنه الشريعة أولاً وأفعال العقلاء ثانياً.

إن الحديث عن ملكات العقل المقاصدي لا يدخل ضمن الترف الفقهي الذي قد يسميه به البعض باعتبار أن إضافة العقل إلى المقاصد هو نوع من التجوز والتخصيص الذي لم يدل عليه دليل من الشرع؛ وإنما هو أمر يستلزمه الزخم الكبير الذي تشهده الساحة العلمية من مؤلفات وآراء تختلف منطلقاتها وغاياتها، وتتنوع مناهجها بين الإفراط والتفريط، وتستلزمه ضرورة تحديد الضوابط التي ينبغي أن يقوم عليها النظر المقاصدي في سعيه إلى التحقق من تحقيق مقاصد الشريعة على واقع المكلفين أفراداً

(١) نقرر هذا بعيداً عن مناقشة الدعاوى التي تقول بتسلط الوحي على العقل، وفقدان العقل لاستقلاليته، يراجع ما كتبه الدكتور طه عبد الرحمٰن حول إشكال الفصل بين العقل والوحي في كتابه: سؤال العمل: بحث عن الأصول العلمية في الفكر والعلم، ص٩٤ وما بعدها.

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ٩/ ٢٨٧.

(٣) مفتاح دار السعادة لابن قيم الجوزية، ص١٢٥.

وجماعات، وإعادة تشكيل الذهن وتعميق التصور وتنمية الفكر نحو الرسالة الحضارية للإسلام بكل شمولها للمجالات العبادية والعمرانية وعمومها للزمان والمكان والأفراد.

وبناء على ما سبق، نقول إن الغاية من هذا البحث ليس هو الاستقصاء والاستقراء، وإنما محاولة إثارة الانتباه إلى وجوب الضبط العلمي لهذا العقل من خلال إثارة قضايا محددة ومنتقاة نراها ذات أولوية وأهمية للطالب والباحث، تنير للمبتدي طريقه وتذكر المنتهي بما لا يستغني عن التنبه إليه.

وإذ نستعين الله على الشروع في بيان القصد، لا يفوتني أن أقدم شكري بل أجدده لمركز نماء للدراسات والبحوث على أياديه البيضاء التي يسديها للباحثين، وعلى اهتمامه بالكتابات الجادة والرصينة، سائلاً الله أن يثيب القائمين عليه الثواب الجزيل، ويمن علينا بالسداد والتوفيق.

د. أبو حاتم يوسف بن عبد الله حميتو
الدار البيضاء ـ المملكة المغربية
١٥ محرم ١٤٣٤هـ الموافق ٣٠ نوفمبر ٢٠١٢م